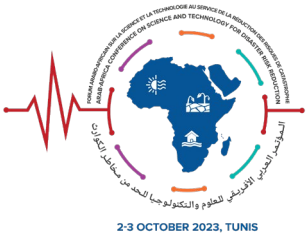

"نحو مستقبل قادر على الصمود: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث"

2 - 3 أكتوبر 2023

قصر المؤتمرات، تونس العاصمة – تونس

الوثيقة الختامية

الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا

3 أكتوبر 2023

نحن، ممثلو ورؤساء الوفود الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وأعضاء المجموعات الاستشارية العربية والأفريقية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، وشبكات تحالف القطاع الخاص المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، المجتمعون في تونس العاصمة، في الجمهورية التونسية، يومي 2 و3 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بمناسبة المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث تحت شعار: نحو مستقبل قادر على الصمود: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث، الذي عقدته الحكومة التونسية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، نقدر حسن الضيافة والترحيب الحار بوفود المؤتمر من قبل حكومة تونس وشعبها، ونتوافق على الدعوة العربية الافريقية بتونس لتسخير العلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية وفي أفريقيا والتي تسعى لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات والقطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث.

الديباجة:

1. ونجدد التزامنا بتسريع تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس من خلال تنفيذ هذه الدعوة للعمل.

2. ونشير إلى أن دور الأوساط العلمية والتكنولوجية والقطاع الخاص قد أبرزها إطار سنداي، ونسلم بأن الافتقار إلى التعاون والتنسيق بين هذه القطاعات لا يزال يشكل عائقا أمام إدماج ابتكارات البحث العلمي والقطاع الخاص في عمليات صنع السياسات للحد من مخاطر الكوارث، مما يعيق التقدم نحو مجتمعات محلية قادرة على الصمود. ونحن مصممون على سد الفجوة بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص في الدول الأفريقية والعربية.
3. ونرحب بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي (القرار A/RES/77/289). ويعترف هذا الإعلان بأن عدم كفاية فرص الوصول إلى التكنولوجيا لا يزال يعيق التقدم في تنفيذ إطار سنداي وأن استثمارات القطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها لا تزال غير كافية ولا تتناسب مع حجم المخاطر الحالية والمستقبلية. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد على الدعوة إلى تعزيز مشاركة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث.
4. نتعهد بالتركيز على المسرعات الواردة في هذه الوثيقة الختامية لخلق أوجه تآزر بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص نحو اعتماد نهج أكثر فعالية وكفاءة وتنسيقًا للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود على جميع المستويات.
5. ونقر بأن الحد من مخاطر الكوارث أصبح جانبا أساسيا من الاستراتيجيات الدولية للتنمية. في حين أن الحكومات الوطنية ودون الوطنية مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة مخاطر الكوارث، فإن للقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أيضا دورا حيويا في تعزيز تطوير المعرفة والابتكار والتمويل، من بين أمور أخرى، للحد من مخاطر الكوارث وبناء مجتمعات أكثر مرونة.
6. ونقر بالحاجة الملحة لمعالجة التعقيدات المتزايدة للمخاطر وتأثيراتها المتتالية عبر مختلف المناطق الجغرافية والنظم والقطاعات والمستويات. وعليه، سنعتمد نُهجاً تحوّلية متعددة الأخطار وشاملة للمجتمع بأكمله، لتعزيز المرونة الاجتماعية وقدرة البنية التحتية على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

ونتفق هنا على تسريع وتيرة العمل في المجالات التالية:

الأولوية 1-فهم مخاطر الكوارث

1. تحسين إدارة مخاطر الكوارث من خلال السياسات القائمة على العلوم والمبنية على البيانات، وحساب الخسائر والأضرار، وتقييمات المخاطر، والاتصالات للمناطق الحضرية والريفية، وخاصة المناطق الأقل نموا.

2. استخدام وتعزيز الكفاءة والاستثمار في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعهيد الجماعي، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والتقنيات الفضائية والنمذجة لاكتساب ومواصلة تطوير فهم أفضل لمخاطر الكوارث على جميع المستويات.
3. المشاركة في إنشاء وتصميم الأبحاث والابتكار الاجتماعي حول استخدام تقنيات محددة مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي والمسيرات (الطائرات بدون طيار) والبيانات الضخمة فضلاً عن التكنولوجيات المتوفرة.
4. تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والأقاليمي بشأن المعلومات والعلوم المتعلقة بمخاطر الكوارث لتعزيز فهم مخاطر الكوارث المعقدة، بما في ذلك المخاطر العابرة للحدود والمتتالية والمركبة.
5. تعزيز التعاون بين القطاعات ومنتديات البحوث والابتكار وتعزيز تبادل البيانات بموجب بروتوكولات عابرة للحدود متفق عليها، وتبادل أفضل الممارسات والابتكار التكنولوجي والخبرة التكنولوجية وتعزيز شراكات أقوى بين القطاعين الأكاديمي والخاص لإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال تقييمات المخاطر وتصورها والإبلاغ عنها.
6. تعزيز النهج المبنية على البيانات من خلال تحسين آليات إدارة البيانات وجمعها وتعزيز الوصول إلى البيانات، بما يتماشى مع معايير المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، لإبلاغ وإثراء عملية صنع القرار القابل للتنفيذ.
7. تطوير أطر عمل وأساليب علمية تشاركية لتحديد أوجه القصور في المرونة على المستوى الوطني ورصد وتحليل وتقييم مرونة الأنظمة عبر الزمن، بما يتماشى مع إطار سنداي.
8. الدعم والتمكين والاستثمار في المبتكرين المحليين والشبكات العلمية لقيادة حلول محددة السياق ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الإقليمية.
9. تعزيز التعاون الإقليمي / العابر للحدود من أجل تبادل المعارف المتعلقة بالمخاطر والدروس المستفادة منها وبناء القدرات في مجال الابتكار الشامل.

الأولوية 2-تعزيز حكومة مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

1. سد الفجوات بين السياسات والعلوم والتكنولوجيا لضمان أن تكون السياسات مستنيرة بالأدلة العلمية والابتكارات التكنولوجية.
2. وضع أطر وطنية تشاركية لدعم إدماج العلوم والتكنولوجيا في تنفيذ إطار سنداي على الصعيدين الوطني والمحلي.
3. ترجمة النتائج العلمية المعقدة إلى معلومات قابلة للفهم ويمكن الوصول إليها لاستخدامها في عمليات صنع القرار في القطاعين العام والخاص.
4. تعزيز الترابط بين القطاع العام وقطاع الأعمال الخاص والأوساط الأكاديمية على جميع المستويات (الوطنية والمحلية والعابرة للحدود والإقليمية) من خلال مراكز ابتكار عالمية للحد من مخاطر الكوارث.

5. وضع وتحديث سياسات وآليات تنسيق قوية لتمكين دمج الابتكار والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث.
6. دعم تطوير أطر سياسية وتنظيمية متينة تضع الأساس لإطلاق الإمكانات الكاملة لمشاركة القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث من خلال الحوافز في الأعمال التجارية والاستثمارات.
7. دعم دمج الحد من مخاطر الكوارث في الأطر التنظيمية للبنية التحتية، واستراتيجيات تمويلها، وآليات تقييمها وصنع القرار بشأنها في الهيئات العامة والخاصة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات.
8. تعزيز تمكين الأفراد والمجتمعات من اتخاذ القرارات الواعية من خلال التعليم والتوعية العامة والمبادئ والمعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة التي تؤكد على الشفافية والمساءلة في تطوير التكنولوجيا واستخدامها.
9. تعزيز النهج التشاركية والمتقاطعة للعلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث، بما فيها النهج الحساسة لاعتبارات النوع الاجتماعي والشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الأولوية 3-الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل الصمود

1. تشجيع الاستثمار الخاص في الحد من مخاطر الكوارث من خلال الدعوة مع المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الائتماني والجهات الفاعلة في سوق رأس المال لدمج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات صنع القرار الخاصة بها، بما في ذلك تحليل المخاطر متعددة الأخطار وطويلة الأجل.
2. التركيز على الحلول التقنية المبتكرة وكذلك الحلول الاجتماعية لخلق بيئة مواتية للاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث (الموارد المالية واللوجستية والفنية والبشرية والحماية الاجتماعية) من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
3. تعزيز تمويل الحد من مخاطر الكوارث وممارسات التخلص من المخاطر في الاستثمارات من خلال إشراك القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أسواق رأس المال والمستثمرين والتأمين، ووضع سياسات بشأن حوافز تسهيل استثمارات القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
4. معالجة التحديات المجتمعية وتحديات الأعمال التجارية من خلال التمويل المشترك من القطاعين الخاص والعام.
5. تعزيز فهم التكلفة والعائد من الحد من مخاطر الكوارث من خلال دعم القطاع العام في وضع علامات وتتبع الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث وإجراء تحليلات التكلفة والعائد منها.
6. تعزيز دور وقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على بناء الصمود على المستوى المحلي، من خلال مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المستندة إلى المجتمع وبرامجها التدريبية.

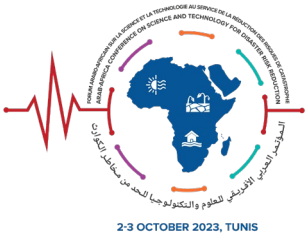

الأولوية 4-تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة و "إعادة البناء بشكل أفضل" في التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

1. تعزيز الفهم المشترك وأوجه التآزر بين القطاعين العام والخاص لدفع تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة واختبار التحمل وتجديد وإعادة بناء البنية التحتية المرنة والمستدامة.
2. دعم دور العلوم والتكنولوجيا متعددة التخصصات في التخطيط الفعال في مرحلة ما قبل الكوارث وفي التأهب والاستجابة لها والتأهيل والتعافي منها وإعادة الإعمار من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.
3. تطوير التعاون الكفء والفعال بين المجتمع العلمي ومدراء الكوارث وقطاع الأعمال من خلال استخدام التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.
4. تحفيز تطبيق الحلول الفعالة القائمة على الطبيعة في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث؛ واستراتيجيات التأهب للكوارث والتعافي منها وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار؛ وخطط التكيف مع تغير المناخ.
5. تعزيز التعاون على جميع المستويات بين الحكومات العالمية والإقليمية والوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في تبادل المعرفة وبناء القدرات وتعزيز نظم الإنذار المبكر متعددة الأخطارالتي تؤدي إلى تحسين التأهب للكوارث واتخاذ الإجراءات الاستباقية لمعالجتها.

اعتمد في تونس العاصمة، الجمهورية التونسية، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023 خلال المؤتمر العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، تحت عنوان "نحو مستقبل مدن: الترابط بين العلوم والتكنولوجيا والسياسات والقطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث".